إعلان اسطنبول

نحن، ممثلي المفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي،

ندرك أن مجتمعاتنا أصبحت أكثر تعقيداً، لكنها باتت مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً أوثق من أي وقت مضى. ومع ذلك يحتفظ كل منها باختلافات في التاريخ، والثقافة، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشجعنا أن نرى أن العديد من البلدان وفي جميع القارات، قد أطلقت مبادرات لقياس التقدم في المجتمعات من خلال مؤشرات إحصائية. وبالرغم من استناد هذه المبادرات إلى منهجيات، ونماذج ثقافية وفكرية مختلفة، وإلى درجات مغايرة في إشراك المعنيين الرئيسيين، فإنها تكشف نشوء توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى قياس التقدم في المجتمعات في كل بلد، بما يتجاوز المقاييس الاقتصادية التقليدية كالناتج المحلي الإجمالي للفرد. والواقع أن نظام المؤشرات الذي اعتمدته الأمم المتحدة لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هو خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

ولا بد لزيادة رفاه المجتمعات من ترويج ثقافة صنع القرار المستند الى الأدلة على جميع المستويات. ففي "عصر المعلومات" يعتمد الرفاه جزئياً على الشفافية والمساءلة في صنع السياسات العامة. ويمكن لتوفير المؤشرات الإحصائية للنتائج الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتوزيعها على المواطنين، أن يسهم في تعزيز الحكم الرشيد، وتحسين العمليات الديمقراطية. فهو يسهم في تعزيز قدرة المواطنين على التأثير على أهداف المجتمعات التي يعيشون فيها، من خلال المناقشة، وبناء التوافق، وزيادة المساءلة في السياسات العامة.

ونحن نؤكد التزامنا بقياس ورعاية التقدم في المجتمعات على جميع الأصعدة، وبدعم المبادرات على الصعيد القطري. ونحن نحث المكاتب الإحصائية، والمنظمات العامة والخاصة، والخبراء الأكاديميين، على العمل جنباً إلى جنب مع ممثلي مجتمعاتهم المحلية، لإنتاج معلومات ذات نوعية رفيعة، مستندة إلى الحقائق، يمكن أن يستخدمها المجتمع ككل لتكوين رأي مشترك عن رفاه المجتمع وعملية تطوره عبر الزمن.

إن الإحصاءات الرسمية "سلعة عامة" أساسية تعزز تقدم المجتمعات. ويتيح تطوير مؤشرات تقدم المجتمعات، فرصةً لتعزيز دور الأجهزة الإحصائية الوطنية باعتبارها مصدراً رئيسياً لتوفير بيانات موثوقة، وذات صلة، وقابلة للمقارنة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى المؤشرات اللازمة لإعداد تقارير وطنية ودولية. ونحن نشجع الحكومات على استثمار موارد لتطوير مؤشرات وبيانات موثوق بها، وفقا لـ "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٤.

وللتقدم في هذا العمل، نحتاج إلى ما يلي:

- تشجيع المجتمعات المحلية على تحديد ما يعنيه لها مفهوم "التقدم" في القرن الحادي والعشرين؛
- تشارك أفضل ممارسات قياس التقدم في المجتمعات وزيادة الوعي بالحاجة إلى القيام بذلك، باستخدام منهجيات سليمة موثوق بها؛
- تحفيز النقاش الدولي في مسائل عالمية حول التقدم في المجتمعات، وإجراء مقارنات لهذا التقدم على أساس متين من البيانات والمؤشرات الإحصائية؛
- إنتاج فهمٍ عامٍ مشترك أوسع للظروف المتغيرة، مع تسليط الضوء على مجالات التغيير الهامة أو التي لا تتوافر معرفة كافية بها؛
- الدعوة إلى الاستثمار المناسب في بناء القدرات الإحصائية، وخصوصاً في البلدان النامية، بغية تحسين توافر البيانات والمؤشرات اللازمة لتوجيه البرامج التنموية، وتقديم تقرير عن التقدم نحو تحقيق الأهداف الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا زال هناك الكثير من العمل الذي يتوجب القيام به، كما أن التزام الشركاء جميعاً أمر أساسي إذا كنا نريد تلبية المتطلبات الناشئة في مجتمعاتنا. ونحن ندرك أن الجهود ستكون متناسبة مع قدرات البلدان بمستويات التنمية المختلفة فيها. ونحن ندعو كلاً من المنظمات العامة والمنظمات الخاصة، إلى المساهمة في هذا الجهد الطموح لتعزيز تقدم العالم، كما نرحب بالمبادرات على الأصعدة كافة، المحلي منها، والإقليمي، والوطني، والدولي.

ونود أن نشكر حكومة تركيا على استضافتها هذا المنتدى العالمي الثاني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن "الإحصاءات والمعرفة والسياسة". ونود أيضاً أن نشكر كل من ساهم في هذا المنتدى العالمي، أو حضره، أو تابع مناقشاته عبر الانترنت من مختلف أنحاء العالم.

إسطنبول، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧